

## ظاهرة الفساد الاقتصادي (وجهة نظر)

الاستاذ الدكتور عبد الكريم كامل ابو هات

يعتبر البحث في موضوع الفساد corruption شيئاً جديداً في نظرية الاقتصاد السياسي ولقي اهتماماً ضئيلاً في مجال العلوم القانونية والاجتماعية، وجاء اهتمام الاقتصاديين به متأخراً، غير ان الجهود التأليفية التي تتناول ظاهرة الفساد لم تبلغ بعد مستوى يضعه ضمن الموضوعات الرئيسية للنظرية الاقتصادية، ومن هنا تبقى الحاجة قائمة للبحث في هذه الظاهرة. ان كل ما عرفناه وله صلة بالفساد كظاهرة اجتماعية ارتبط بالحديث عن الدور الذي تؤديه الدولة في الحياة الاقتصادية حيث نظر اليها باعتبارها مصدراً للترهل وعدم الاستقامة في العمل، وبقيت في ذهن صورة الموظف الحكومي الفاسد عالقة لتذكرنا بالنمط المنحرف للاداء الاقتصادي لمؤسسات الدولة .

قد يكون لهذا التشخيص بعض الصحة عند التدقيق في تجارب تنموية معينة، غير ان الحقيقة قد لا تكون هنا بل في موضع آخر ، ففي دول محددة امتازت عمليتي التحديث والإنماء الاقتصادي فيها بدور مميز للدولة، جرى تشويه المضمون الحقيقي للتنمية والتحديث تحت دعاوى شتى فقد ألصقت بالدولة كل (الردائل)) واستقرت في ذهن معطيات تربط ما بين استثناء الفساد بكل عناوينه وما بين ازدياد التدخل الحكومي !! بالوقت الذي أشارت فيه دراسات وأبحاث موضوعية إلى ان ظاهرة الفساد بقدر ما لها مساس بمؤسسة الدولة فان لها وبفس الدرجة ارتباط بالتأثير الاقتصادي الذي تمارسه مؤسسة الملكية الخاصة المستفيدة من انسياب الموارد من القطاعات بل هي الجهة المعنية بتحقيق اكبر نفع ممكن من النشاطات الخفية.

في إطار ومفاهيم استعارت النظرية الاقتصادية الحكومية للفساد مفهوماً مأخوذ عن الوصف القانوني والاداري فهو (استخدام الوظيفة لتحقيق منافع خاصة) ويتمظهر بالرشوة وتسلم العمولات والتلاعب بعقود المشتريات الحكومية واقشاء المعلومات الاقتصادية، والتهرب الضريبي وغسيل الاموال .. وهي بلاشك أنشطة لا قانونية وتتصف بممارستها بالسرية المطلقة احياناً او تستغل بثغرات التشريع وتتعارض كلياً مع اهداف السياسات الحكومية في المجال الاقتصادي وتتوافق مع ((المصلحة الشخصية)). ومع ان هذا المعنى يتضمن وصفاً عاماً لما يقع تحت عنوان الفساد الا انه يقصر عن اعطاء الفساد كل تجلياته ، اذ لم يعد الفساد الاقتصادي حكراً على نشاط يتصل بالوظيفة العامة، بل خارجها ايضاً، فمثلاً استيراد سلعة من قبل المؤسسة الخاصة خارج المواصفات القانونية هو نشاط فاسد وثمة نماذج عديدة للفساد في جميع الدول النامية، وايضاً في الدول الصناعية المتقدمة، التي يفترض من الوجهة النظرية ان تتواضع نسب الفساد ومؤشراته فيها.

الفساد مفهوم نسبي : فمثلاً البيع باعلى من السعر المقرر في انظمة اقتصادية تهتدي بالخطا يمثل فساداً ولكنه ليس كذلك في انظمة المنافسة التامة فالفساد مساحة يتحرك عليها وتعطيه معنى اخر ، فهو اقتصادي عندما يكون موضوعه سلوك المتغيرات الاقتصادية(0) من الوجهة النظرية يتسبب الفساد عن انحراف في سلوك المتغير الاقتصادي عندما يضعه خارج سياق القانون الموضوعي او انه لا يخضع في حركته للقانون المحدد فيترك اثره السلبية على المتغيرات الاخرى ،وما عدا ذلك سينصرف الفساد في جملة معانيه الى الوصف القانوني والاداري وهو وصف يجد ارتباطاً له قوياً بعلم الاقتصاد الا انه لا يقوم على اصول نظرية محددة .

لقد طورت الدراسات الاقتصادية المتخصصة بالدولة مفهوم الدولة الربعية او الباحثة عن الربح Rent Seeking State ويمثل الربح في هذا التطوير موقعاً مركزياً، غير انه ليس كل ربح فساداً بالضرورة ،فقد ترتفع عائدات الدولة من تصديرها للمادة الاولية نتيجة ارتفاع الاسعار في السوق الدولية، ومن ثم فان الربح المتمثل بالزيادات الطارئة هنا لا يدخل في باب الفساد ، وعليه فان كل نشاط يحقق للقيام به ربحاً خارج ما يسمح به القانون هو فساد سواء اكان هذا الفساد مارسه شخص داخل هيئة حكومية أم كان خارجها، فبيدأ قانون تزايد الغلة Increasing Returns بالعمل، إذ يتزايد ( الربح) كلما تضاعلت مستويات احترام القوانين وآليات عمل الاقتصاد، أو كلما انخفضت درجات الانطباط العام مما يؤدي إلى تدني مستويات المخاطرة الناجمة عن النشاط الفاسد(0)

لنأخذ الرشوة مثلاً" فهي نشاط فاسد لا جدال في ذلك وليست ظاهره عابرة او عرضية إنما ظاهرة مؤثرة في متغيرات الاقتصاد الكلي، ومؤذية يتحمل المجتمع بسببها كلفة إضافية تتمثل في تكاليف تداول السلعة أو الخدمة على نحو يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد وتدهور مستوى الكفاءة الإنتاجية والتوزيعية(0) ومثل هذه الحالة نجدها في أنظمة التدخل الحكومي، وهي اكثر ظهوراً" في نظام المنافسة الاحتكارية ذلك أن الاحتكار يجبر المستهلك على تغيير أولويات سلوكه الاقتصادي فيدفع سعراً أعلى من سعر الكلفة ولكن، السعر الأعلى، لا يذهب للمنتجين بل الى طرف " وسيط تبادلي" نجم عن تصرفه تزايد الحاجة للسلعة أو الخدمة في السوق في ظل ظروف الندرة، فيضطر الباحث عن السلعة إلى ترتيب أوضاعه بشكل يحصل فيه على ما يريد مقابل زيادة يدفعها (ربح) بالضرورة لطرف قرر نوع علاقة التبادل(0)

وقد ذهب مناصرو فلسفة الاقتصاد الحر الى الجزم بأن للفساد فضيلة عندما يعمل على تسهيل التبادل وتنشيطه للدورة السلعية بما يؤدي الى خفض مستويات البيروقراطية!!0) غير ان مثل هذا الادعاء يرمي الى ايصال فكرة مفادها ان المؤسسة الخاصة الاكثر ديناميكية تحصل بوساطة (الربح) على المدخلات اللازمة لتطوير كفاءتها التشغيلية ومن ثم الانتاجية، مما يمكنها بالتالي من اقصاء المؤسسات الاقل كفاءة وجدارة، فالمسألة هي مسألة سوق منافسة!! وعن هذا الطريق تتطور وتتغرز قدرة المشروعات الانتاجية وتحقق علاقات الندرة النسبية توزيعاً امثلاً" optimal للموارد يساعد على رفع معدلات النمو الاقتصادي ويخلق بيئة مثالية لعمل آليات السوق التنافسية.

وذهبت الحماسة ببعض الباحثين الى حد ادعاء ان الوضع الامثل ينشأ عندما تحصل (المؤسسة الخاصة) على اعلى المنافع بأقل التكاليف حتى وان حدث ذلك بوسائل غير مثالية، ومن هذا يفهم ان للفساد أهمية متساوية في الاقتصادات النامية والصناعية المتقدمة تكسبه بعداً عالمياً تجلى في انتشار .وتوسع دائرة الاقتصاد الخفي Underground Economy او الاقتصاد الظلي Shadw Economy وتساعد دور نشاط القطاعات غير الرسمية Informal ،مع ملاحظة ان الاهمية النسبية للفساد تتفاوت من دولة الى لاخرى لانتيجة لاقترب هذه الدولة او تلك من

فلسفة التدخل الحكومي بل نتيجة التمايز وعدم نضج البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وشاهدنا في ذلك انه في عام 1997 قدرت قيمة النشاطات المتحققة عن التهرب الضريبي وغسيل الاموال والرشاوي وتسليم العمولات، وغيرها من الانشطة الفاسدة في القطاعين العام والخاص في الدول الصناعية المتقدمة بنحو (3) ثلاثة تريليون دولار وبنسبة 15% من النواتج المحلية (Economist 1998) والبيانات المعلنة عن نسب مساهمة الاقتصاد الخفي في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الاقتصادات المتقدمة تغنينا عن الشرح والتأويل فأليكم مايلي:-

في بولندا 45%  
إيطاليا 24%  
أسبانيا 23%  
السويد 18%  
فرنسا 15%  
بريطانيا 12%  
المانيا 15%  
أمريكا 9%  
اليابان 9%  
سويسرا 6%

وايا" كانت الشروحات والتعليقات لنتائج الفساد واثاره على حركة المتغيرات الاقتصادية، فأنا بأزاء ظاهرة مدمرة للانفاق Paradigm الاجتماعية، أولا"، وتثير الشكوك في جدوى التدخل الحكومي وكفاءته ثانيا"، الشيء الذي يستلزم عدم إهمال أهمية الدرس والبحث في ظاهرة الفساد واقتراح المعالجات المقبولة من وجهة نظر الفرد والمجتمع وطبقا" لمعايير محددة لماهية الظواهر ذات الصلة بالفساد وفي إطار سياسات شاملة للإصلاح تأخذ في حساباتها الجوانب الثقافية والسلوكية والقانونية والإدارية كبديل لما تخلفه الانطباعات الخارجية من تقديرات لا صلة لها بالواقع0

الاستاذ الدكتور عبد الكريم كامل ابو هات

E.mail: a\_k\_ abouhat @ yahoo . com  
www.admin-econo-qad.com